

اللغة العربية في كليات القانون وأشباهها في شمال نيجيريا (مشاكل وحلول)

إعداد:

جابر زبير أنصاري

08138577741

كلية يوسف بلا عثمان للتربية والدراسات القانونية دورا-ولاية كتسنا، نيجيريا.

و

محمد منتقى أبوبكر

07062616188

كلية يوسف بلا عثمان للتربية والدراسات القانونية دورا-ولاية كتسنا، نيجيريا.

العام 2025م

المستخلص:

فمما لا شك فيه ولا يختلف فيه اثنان أن تعلم اللغة العربية في نيجيريا يعترض طريقه عقبات وتُعزِّقُهُ مشاكل كثيرة تؤدي في النهاية وفي معظم الأحوال إلى فشل كثير من الطلاب والطالبات في التثقيف بها والمهارة فيها وإجادتها. يا للأسف الشديد على هذا الوضع السيء!! إن الطلاب متعطشون ومتشوقون إلى تعلم وإجادة اللغة العربية في المدارس والكليات والمعاهد والجامعات، فكيف يتحقق لهم إتقان هذه اللغة؟ وما التحديات التي تواجههم؟ وما أبرز المشكلات والعقبات؟ وما الحلول؟ وكيف تزال هذه العقبات حتى تتلاشى؟ هذه المقالة المتواضعة عرض لهذه المشاكل والتحديات واتباع لها بالحلول والاقتراعات، وتهدف هذه المقالة إلى ذكر بعض هذه المشكلات والحلول المقترحة لها، وليس هدف البحث النقد والمناقشة فحسب، بل يهدف إلى لفت النظر إلى ما آلت إليه هذه المشكلات بغية التصحيح إذا أمكن ذلك. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي في تقديم المقالة للقراء.

المقدمة:

إن اللغة العربية قبل الاستعمار والتبشير النصراني في نيجيريا لغة العلم والثقافة والدبلوماسية، وكان من يجيدها هو المثقف والمحترم في المجتمع ويشار إليه بالبنان، ولكن اليوم، أكثر الناس لا يهتمون بهذه اللغة ولا يذكرون إسهاماتها في تقدم نظام التعليم النيجيري، وأصبحت الأمة النيجيرية لا تعني بها كما يعتنون باللغة الإنجليزية في نظام التعليم النيجيري، وهذا

سبب من الأسباب التي أدت إلى حدوث كثيرا من المشاكل التي تواجه اللغة العربية اليوم في المدارس عامة وفي كليات القانون خاصة، دون أن نجد خطوة عملية من قبل العلماء والرؤساء نحو القضاء عليها، أو حتى العمل على الحد من خطورتها، بل قد يكون الباحث غير مبالغ إن قال إن العلماء يعملون في كثير من الأحيان على ترسيخ هذه المشكلات كما سيأتي تفصيل ذلك. وقد قسم الباحثان المقالة على أربعة مباحث، المبحث الأول المقدمة فيها ذكر موضوعات المقالة، والمبحث الثاني تكلم عن حالة لغة العربية قبل وبعد الإستعمار، والمبحث الثالث يستعرض مشكلات اللغة العربية في كليات القانون وأشباهاها، والمبحث الرابع يتحدث عن حلول هذه المشكلات، ثم الخاتمة وفيها خلاصة المقالة ونتائجها مع التوصيات.

المبحث الأول: حالة اللغة العربية قبل الإستعمار:

يرجع تاريخ تعليم اللغة العربية والأدب العربي في نيجيريا لمدة لا تقل عن تسعة قرون قبل الإستعمار، أما ما قدمته في المجال الثقافي فلم يكن منحصرا في الأراضي نيجيريا فحسب بل في جميع غربي إفريقيا. أورد الدكتور طرhan قائلا:

"عندما جاء المستعمر الأوروبي إلى غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر كان المثقفون الإفريقيون يكتبون باللغة العربية. وكانت جميع المدونات أو السجلات التاريخية عن غربي إفريقيا... كانت جميعها مكتوبة باللغة العربية¹."

هذا وقد سجلت المراجع أن هناك من أبناء البلاد النيجيرية من نبغ في الثقافة العربية منذ القرن الثاني عشر الميلادي، فمنهم الأديب إبراهيم الكانمي المتوفى سنة 1212م، والذي بلغت شهرته إلى الباحثين العرب فوصفه بعضهم بـ:

"أديبته المتينة وشاعريته الرفيعة يمثل حالة نادرة في التاريخ الثقافي لبلاد السودان² يقال إن هذا الأديب نال هذه الشهرة لدخوله إلى المغرب، فإن لم يكن له دخول إلى بلاد المغرب لكان شعره مفقودا وخبره معدوما كما عدم خبر غيره من العلماء والمثقفين³"

ويقول كيارى إبراهيم الشريف: "إن الجو الذي أتاح للأديب الشاعر الكانمي وأعدده قد يكون محالة أتاح وأعد الآخرين غيره من أبناء وطنه. ولا يمكن أن يكون هو من نسيج وحده في مجال تذوق الفن والتدرج فيه إلى مستوى النضوج"¹. وفي القرون اللاحقة تتابع النابغون في الثقافة العربية وصارت العربية كما يصفها الدكتور بدماصي: "راجت تجارتها بدون منافسة إذ كانت وحيدة في الميدان الثقافي لفترة لا تقل عن أربعة قرون قبل اعتداء الدول الغربية على إفريقية بلغاتهم ثم المنافسة بينها وبين اللغة العربية ثم المحاولة للقضاء عليها..."⁴

والجدير بالذكر أن المثقفين بالعربية في تلك الفترة كانوا يستعملون الحروف العربية لكتابة اللغات المحلية، وذلك ما عرف فيما بعد بالعجمي، وفي مستهل الزمن الاستعماري كان السلاطين يرسلون المندوبين المستعمرين باللغة العربية تارة وبالعجمي أخرى، فأصدر السيد ولاس (Mr Wallace) أحد رؤساء الإستعمار -قراراً يمنع المراسلة بالعربية أو بالعجمي، ويوجب على السلاطين أن يكتبوا لغاتهم المحلية بالحروف اللاتينية⁵.

أما ما قدمته اللغة العربية في المجال الإداري فإنها قد ظلت كذلك في الإمبراطورية البرناوية عدة قرونⁱⁱ وبسبب اتخاذ اللغة العربية لغة لاسمية استطاع بعض السلاطين توثيق علاقات دبلوماسية مع بعض الدول العربية. وكانت هناك علاقة قوية بين بلاد برنو وبلاد تون⁶. ويقال إن المستعمرين لما دخلوا البلاد (نيجيريا) ووصلوا إلى الإقليم الشمالي، أعجبوا بنظامه الإداري من حيث التنسيق والتنظيم والتنفيذ حتى اضطروا إلى ممارسة نظام الحكم غير المباشر...⁷ (وهو حكم الشعب بواسطة السلاطين) فهذا يدل على قوة الفكرية والعلمية لهؤلاء المثقفين بالعربية.

المبحث الثاني: حالة اللغة العربية أثناء الاستعمار.

في أوائل عهد الاستعمار بدأ يحكم البلاد بواسطة الإداريين المحليين المثقفين ثقافة إسلامية، وذلك يعني أن اللغة العربية ما زالت تلعب دورها في ظل الاستعمار⁸ ثم أصدر الإستعمار قراراً يهشم العلماء، ويبدل العربية بالانجليزية، والشريعة بالقانون الوضعي. ففتحت المدارس للثقافة الغربية ثم أرسل كثير من أبناء البلاد إلى أوروبا، ليكملوا بها علومهم وليرجعوا إلى بلادهم معتبرين لدى الخاص والعام، فبقي المتمسكون بدينهم خارج الخطيرة⁹ ومع هذا فإن العلماء واصلوا تعليم المسلمين العلوم الإسلامية والعربية، ولم يزل طلاب العلم يتدفقون إلى المعاهد العلمية والقرآنية في الأرياف والقرى

ويتخرجون من تلك المعاهد متضلعين بالعربية والمعارف الإسلامية وحفظ القرآن رسماً وتجويدا إلى أن أفل نجم الاستعماري الأوروبي في هذه الديار ما بين 1957-1960م¹⁰

المبحث الثالث: حالة اللغة العربية بعد الإستعمار:

ما زالت اللغة العربية أثناء الإستعمار وبعده تحتل مكانة مرموقة عند العلماء المنعزلين عن الشؤون الحكومية وعند طلابهم الواردين إلى المعاهد التبعية حيث يتعلمون العلم ويحفظون القرآن الكريم من غير أن يدفعوا رسومات مدرسية. والحكومة - رغم زوال الإستعمار - لم تكن تعني بشؤون هذه المعاهد اعتناء يليق بها وبخريجها.

نعم، وقد حاولت الحكومة بعد الاستقلال محاولة ضئيلة لرفع مستوى هذه المعاهد التبعية. بدأت هذه المحاولة منذ الجمهورية الأولى مارا إلى الحكومات العسكرية المتخللة بالجمهورية الثانية والثالثة¹¹. وأعلنت الحكومة الفدرالية في مارس 1977م أنها تقوم بالاعتناء بشؤون هذه المعاهد ضمن السياسة الوطنية للتربية National Policy On Education وقد وافق المجلس الوطني للتربية National Council Of Education على المناهج المقترحة لهذه المعاهد في جلسته بمدينة إينوغو عام 2001م¹²، وواعد المجلس أنه يدعم هذه المعاهد دعما مناسبا. وهذا الدعم المناسب حتى الآن في محطة الانتظار، ولم تزل تلك المعاهد ينحوها الطلاب ويصدر عنها ألوف من المثقفين باللغة العربية.

أما المدارس العربية النظامية على المستوى الإعدادي والثانوي فقد نالت الدعم الحكومي منذ قبيل الاستقلال حيث فتحت الحكومة باب البعثات العلمية إلى السودان، وتفضلت الحكومة السودانية بإرسال المعلمين لتدريب مفتشي ومعلمي اللغة العربية والدين في المدارس الأولية¹³.

وفي عام 1963م تم إنشاء معهد لتدريب مدرسي اللغة العربية في صوكتو من قبل الحكومة المركزية وآخر في غمي في عام 1965م وفي خلال تلك الفترة أقبلت الحكومات المحلية، Native Authorities فأنشأت معاهد في كنو وكشنة وصوكتو وبرنو لتدريب معلمي اللغة العربية والدين¹⁴، ثم تتابع إنشاء المدارس العربية على المستوى الإعدادي والثانوي وتخرج فيها عدد كبير من طلاب اللغة العربية وأمامهم فرص المواصلة في كليات الولايات والكليات الفدرالية وفي الجامعات الولايات

والجامعات الفدرالية حيث توجد أقسام اللغة العربية إلا أنه بالأسف الشديد هذه الأقسام متوفرة بالعراقيل التي تعوق الطلاب وحتى العلماء والباحثين عن القيام بالحياة الأدبية اللغوية فيها. فهذه المقالة محاولة للتنقيب عن هذه المشكلات والعراقيل من جهة ولتقديم الوسائل المقترحة لعلاجها من جهة أخرى كالآتي:

المبحث الرابع: مشكلات تعليم اللغة العربية في كليات الشريعة والقانون.

تواجه اللغة العربية في الكليات والمعاهد في عصرنا هذا عدة مشكلات، ولولا أنها لغة التنزيل الذي تكفل الله -عز وجل- بحفظه لكانت مشكلة واحدة فقط من هذه المشكلات كقيلة بالقضاء المبرم على هذه اللغة الشريفة. وهذه المشكلات نراها -وللأسف- تتضخم يوماً بعد يوم دون وجود خطوة عملية من قبل علمائها والإداريين نحو القضاء عليها أو حتى العمل على الحد من خطورتها، بل قد يكون الباحث غير مبالغ إن قال: إن العلماء يعملون في كثير من الأحيان -وهم يشعرون أو لا يشعرون- على ترسيخ هذه المشكلات وذلك بإهمالهم لها في خطبهم الدينية والسياسية، وندواتهم وحواراتهم وإعلامهم وتدريسهم، بل في مناقشة رسائلهم العلمية المختصة باللغة العربية.

ومن هذه المشكلات:

أولاً: مزاحمة اللغة الإنجليزية والمحلية على العربية:

وقد زاحمت اللغة الإنجليزية وسائر اللغات المحلية على اللغة العربية في كثير من الميادين التي ينبغي أن تكون للعربية دون غيرها مثل: قاعات الدرس وما شابهها حيث تختلط العربية باللغة المحلية مما يذهب برونق اللغة العربية، كما نجد تدريس العلوم المختلفة يتم بالإنجليزية، بل إن مما يؤسف له أن تستخدم المحلية أو الإنجليزية في مناقشة الرسائل العلمية في مجال اللغة العربية والشريعة الإسلامية التي تعنى باللغة العربية، ويضاف إلى ما سبق المحاضرات العامة والندوات والخطب الدينية، كل ذلك وما شابهها نجد اللغات المحلية والإنجليزية المسيطرة عليها عدا قلة قليلة ما زالت -بفضل الله- متمسكة بالعربية.

ثانياً: قلة مصادر ومراجع اللغة العربية:

من المعلوم أن اللغة العربية وآدابها لها مباحث عديدة منها ما يتعلق بفنون اللغة من نحو وصرف وبلاغة وعروض وإنشاء و متن اللغة، ومنها ما يتعلق بالأدب والنقد في موطن العرب ومهجرهم، كما أن منها ما يتعلق باللغة العربية وآدابها في إفريقيا أو في ديار نيجيريا أو غيرها من دول العالم، وكلها تتطلب دقة النظر في أمهات الكتب والقواميس ودوائر المعارف القديمة والحديثة للحصول على المعلومات اللازمة التي تفيد الباحث في بحثه. وهذه الكتب نادرة في كليات القانون

والشريعة ولا يحصل الطلاب على بعضها إلا بشق الأنفس، فالطالب الذي يدرس قواعد اللغة العربية أو عن تاريخ الأدب العربي في نيجيريا أو عن موضوع من موضوعات النقد سواء كان مدرسا أو طالبا فأول ما يواجهه من المشكلات أنه لا يدري أين يجد المصادر والمراجع التي تساعد على دراسته أو تدريسه.

ثالثا: قلة وجود المطابع العربية في الكليات.

إذا توفرت المطابع العربية في قطر من الأقطار استفاد الطلاب والكتاب والمؤلفون والباحثون منها لأنها تيسر لهم نشر مؤلفاتهم أو بحوثهم في العالم، فالأغلبية الساحقة من البحوث الأكاديمية التي نال بها الأساتذة والطلاب درجاتهم العلمية بجميع أنواعها لا تزال مخطوطة بالآلات الكاتبة أو الحاسوب في مختلف المؤسسات العلمية التي قدموها إليها، فمن أراد شيئا مما كتبوا عنه فلا بد أن يسافر من بلده إلى ذلك المعهد أو الجامعة ليستفيد منه. ومن دواعي الأسف أن الجوائح قد اجتاحت معظم تلك البحوث، فلو توفرت المطابع العربية وقل ثمن الطبع في مثل هذه المعاهد التي منها الكليات الشرعية والقانون لأمكن للطلاب والباحثين أو الكتاب أن يطبعوا بحوثهم القيمة. فإن الباحث لا يبالي إن قال: أن هناك آلاف من البحوث والمقالات والمحاضرات القيمة التي أعدها العلماء والطلاب في مختلف المناسبات في هذه الكليات، ولو نشرت هذه الأعمال لسدت بعض حاجة العلماء والطلاب في مجال هذه اللغة وآدابها.

رابعا: ندرة المكتبة العربية في الكليات:

توجد في بعض الكليات الشرعية والقانون مكتبات التي تعني بالدراسات العربية، إلا أن أكثرها فارغة لا توجد فيه أمهات الكتب في اللغة العربية ولا المعاجم ولا دوائر المعارف ولا المجلات على اختلاف أنواعها وبالتالي يجد المعلم والمتعلم حيرة لا يدري أين يتوجه لطلبها الأمر الذي يجعل أكثر الطلاب والباحثون يتركون موضوعات دسمة إلى الأبد وحتى المكتبات إن وجدت في بعض الكليات تجدها أقل ثراء عن المكتبات في المعاهد والكليات المتواجدة في الموطن العربي.

خامسا: ندرة الصحف والمجلات العربية في الكليات:

يعرف جميع العلماء اللغة العربية بدور الذي تقوم به الصحف والمجلات في عصرنا الراهن، وفي مكتبات الكليات وغيرها من المعاهد العليا عدد لا يحصى من الصحف والمجلات التي تصدر باللغة الإنجليزية، منها ما يتناول المسائل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية وغير ذلك مما يمت بصلة إلى المجتمع النيجيري أو إلى علاقة نيجيريا مع دول أخرى، وإذا أراد المدرس أن يعلم طلابه في الكليات شيئا من الصحف أو المجلات، فلا بد من أن يكلف

نفسه بالترجمة أولا من الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية قبل أن يلقيه على طلابه . وهذا بدوره يجعل بعض المدرسين يهجرون بعض الموضوعات الشيقة التي ينبغي لهم أن يدرسوها لعدم قدرتهم على ترجمتها من تلك اللغة إلى العربية.

سادسا: المشكلات السياسية:

معلوم أن الهيئة الحاكمة في كل معهد هي السلطة العليا التي يكون بيدها زمام الأمر إذ هي التي تضع السياسات العامة لكافة المدرسة وترصدها المبلغ الكافي من المال لتنفيذ سياستها التربوية والتعليمية ، وهي التي تشير عليها أن تولي الاهتمام لمادة كذا وكذا، فإن أعرضت عن مادة ولم تولها الاهتمام فإن مدرسة تتركها في زوايا الإهمال، وهذا هو ما حدث للغة العربية وآدابها في كليات الشريعة وغيرها أي أن الهيئة الحاكمة وخاصة في الكليات لا تلعب الدور المنتظر منها لرفع راية الدراسات العربية و لا تشجعها كما لا تشجع دارسيها. وكل هذا حدث تبعا للمكومة الفدرالية غيرها التي جعلت اللغة العربية وآدابها في المرتبة الرابعة بعد الإنجليزية واللغات المحلية والفرنسية في مدارسها المختلفة. وأنها لا تمد مكتباتها في معاهدها وجامعاتها بأبحاث الكتب العربية المناسبة لإفادة دارسيها، ونتيجة لذلك يصعب على دارسي اللغة العربية أن يقوموا بحياتهم العلمية بسهولة لقلة توفير التسهيلات اللازمة من قبل الحكومة.

المبحث الخامس: الحلول المقترحة للتخلص من تلك المشاكل:

وبما أن قد تتبع الباحث بعضا من المشاكل التي تواجهها اللغة العربية في المدارس نيجيريا عامة وفي الكليات القانون والشريعة خاصة فإنه يستحسن للباحث الوقوف على الحلول للمشاكل، وتشمل الحلول المقترحة مما تقدم به بعض الباحثين في اللغة العربية أو ما أسهم به غيرهم من دارسي العربية في نيجيريا كما يلي:

- 1- توفير أمهات الكتب القديمة والحديثة في مختلف فنون اللغة العربية في مكتبات الكليات الشريعة والقانون بأقسام اللغة العربية في نيجيريا.
- 2- إيجاد المكتبات وتزويدها بمستجدات من الصحف والمجلات والخرائط الجغرافية وغير ذلك في كليات القانون والشريعة.
- 3- إمداد أقسام اللغة العربية وآدابها في شتى الكليات بالمعامل اللغوية الخاصة بها.
- 4- توفير أدوات الكتابة والكمبيوترات المصممة للحرف العربي والأوراق والدفاتر في هذه الكليات.
- 5- ترغيب الهيئة الحاكمة لهذه الكليات في أنحاء نيجيريا في إقامة المطابع العربية تسهيلا للطلاب اللغة العربية وعلمائها لنشر التراث الإسلامي والثقافة العربية في نيجيريا.
- 6- تنبيه الجهة المعنية بالدراسات العربية والإسلامية بالوزارات الحكومية وفي القطاع العام وتوجيهها الوجهة الحسنة لتقوم بمهامها ودورها المرجو، وبذلك تعطي العربية حقها ومكانتها التي تليق بها في مجتمع النيجيري.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة الوجيزة حالة اللغة العربية قبل وبعد الإستعمار في ما يعرف اليوم بنيجيريا وكيفية نشر الثقافة العربية فيها، ثم تناولت أيضا ما حل بالثقافة العربية من الركود والجمود لأجل المشكلات والعراقيل التي حلت بها خصوصا في الكليات الشريعة والقانون، وكان المستعمرون أول من قاموا بالمرصاد فعملوا على تنهيتها عن الأماكن الإدارية والثقافة واستبدلوا بالعربية لغتهم الإنجليزية، ثم تابعهم تلاميذهم من أهل الدولة حيث جعلوها مقيدة محدودة في المشاكل الكثيرة بدءا من قلة أو ندرة أمهات الكتب العربية من المعاجم ودوائر المعارف والمجلات العلمية والصحف المطبوعة باللغة العربية إلى الآلات الكتابة والكمبيوترات بالحروف العربية وغير ذلك، ويلاحظ كذلك أن أقسام اللغة العربية بمختلف الكليات الشريعة والقانون في أمس حاجة إلى المعامل اللغوية.

استنتج الباحثان في هذه المقالة ما يلي:

أ- أن مجال تعليم اللغة العربية في شمال نيجيريا وخاصة في الكليات الشريعة والقانون وأشباهاها كغيره من المجالات والميادين العلمية يحتاج إلى عدد كبير من وسائل وتسهيلات تساعد المدرسين والمتعلمين وطلابهم على عملية التعليم والتعلم بسهولة.

ب- ذكر بعض المشاكل التي يعانيه تعليم اللغة العربية في الكليات الشريعة والقانون وأشباهاها في شمال نيجيريا.

ت- تقديم الإقتراحات اللازمة لحل المشاكل المذكورة التي تحول دون نجاح اللغة العربية والتي تعوقها عن الانطلاق في أداء مهامها ودورها البارز في الساحة الأكاديمية.

ولأجل ما سبق يوصي الباحثان الجهات المختلفة المعنية بتعليم اللغة العربية أن تولي للعربية الإهتمام اللازم، وأن تمد أقسام اللغة العربية وآدابها في شتى الكليات الشريعة والقانون وأشباهاها بالمعامل اللغوية الخاصة بها، وأن ترغب الأغنياء في إقامة المطابع العربية في أنحاء نيجيريا لنشر الثقافة العربية ولتسهيل عملية التعليمية في نيجيريا.

قائمة المراجع:

- ابن شريفة، محمد: إبراهيم الكائمي، نموذج مبكر للتواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان، من منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط 1991م.
- أبوبكر علي (الدكتور) ، الثقافة العربية في نيجيريا، ط/1، القاهرة، 1998م.
- الإلوري، آدم عبد الله (الشيخ)، الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فودي، ط/3، 1398هـ.
- بداماصي، مرتضى أ. (الدكتور) مستقبل اللغة العربية في نيجيريا Islamic Publication Bureau Lagos, 1417AH, 1996. التيجاني،
- عبد الله غوني، دور اللغة العربية والتعليم الإسلامي في مواجهة تحديات تنمية الوطن النيجيري، بدون التاريخ.
- الشريف، كياري إبراهيم، البرد الجيمية في مدح خير البرية، دراسة وتحقيق، بحث مقدم لقسم اللغة العربية، كلية الآداب والدراسات الإسلامية جامعة بايرو كنو للحصول على درجة الدكتوراة، عام 2001م
- غلادنتي، شيخو أحمد سعيد: حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا، الطبعة الثانية، الرياض، 1414هـ 1993م
- نئاس، مجلة أكاديمية سنوية لمنظمة معلمي الدراسات العربية والإسلامية بنيجيريا، العدد العاشر سنة 2007.

ثبت الهوامش:
